



الضمانات القانونيّة الدوليّة لترقيّة حقوق الإنسان وحمايتها

إعداد

سكينة حسين الهادي خشخوشة

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي العام

قسم القانون الدولي

كلية القانون

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

أغسطس ٢٠١٨م

## ملخص البحث

إن تزايد الوعي بالمخاطر التي يتعرض لها الإنسان، وما يصاحبها من انتهاكات لحقوقه وحرياته، دفع بالباحثة للخوض في موضوع حقوق الإنسان، خاصةً بعد تعاظم دورها في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وهذا تسبب في نقلها من الطابع المحلي للطابع الدولي. إلا أن المخرجات الدولية وللأسف مازالت دون المستوى المأمول. لذلك رأت الباحثة أن تجعل من موضوع (الضمانات القانونية الدولية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها) عنواناً لبحثها، منطلقة من المشكلة التي تركزت في التساؤل الآتي: ما مدى توافر الضمانات القانونية الدولية لحقوق الإنسان، وآليات تنفيذها؟ وما مدى ترجمتها لواقع عملي يحترم خصوصيات الشعوب، وينأى بها عن سياسة الكيل بمكيالين؟ وتفرعت عنها الأسئلة التالية: ما سبب وجود انتهاكات لحقوق الإنسان على الرغم من توافر الضمانات والآليات الدولية لحمايتها؟ هل الخلل في الضمانات أم في الآليات أم في كليهما؟ هذا وقد هدف البحث لتتبع تطور حركة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحليل وتقييم دور القواعد القانونية الدولية، وأجهزتها المسؤولة عن الإشراف والرقابة في حماية حقوق الإنسان، الأمر الذي فرض حدود للبحث، انحصرت في الاتفاقيات، والآليات القانونية الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد استخدمت الباحثة المدخل الكيفي، واستعانت بأداة تحليل النصوص والوثائق، وأداة الدراسات المكتبية لإنجاز عملها، فيما طبقت مناهج بحث متعددة كالمناهج التاريخية لعرض تطور الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والمنهج الوصفي لوصف آليات عمل أجهزة المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان، والمنهج الاستقرائي والتحليلي لتحليل النصوص القانونية، والقرارات الدولية المتعلقة بالموضوع. هذا وقد توصلت الباحثة لجملة من النتائج المهمة، منها: وجود معوقات تعرقل تطور قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان أهمها تطبيقات محاربة الإرهاب، ومحاولات تسييس قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفكرة النظام العالمي الجديد. وإن تطور قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، كان بفعل عدة عوامل أهمها: تطور مركز الفرد في القانون، وتقلص مفهوم سيادة الدولة المطلق، وانتشار المنظمات غير الحكومية لمناصرة قضايا حقوق الإنسان، وإنشاء محكمة الجنايات الدولية.

## ABSTRACT

The increased awareness on the dangers that face Man and the subsequent infringements on his rights and freedom has motivated the researcher to the topic of human rights; especially after its maximized role in keeping international peace and security through United Nation's agreement. This matter raised the international community's concern on maintaining these rights after they have been transferred from local to international aspect. But the outputs are still unfortunately below expectations. Therefore, the researcher decided to focus on the topic "International legal guarantees to promote and protect human rights". The problem statement focused on the following: To what extent are international legal guarantees to promote and protect human rights and their operating mechanisms available and to what extent can then be applied in reality to respect nations' specialities and to avoid inequality? The question is divided into the following sub-questions: What are the reasons for human rights infringements through international mechanisms and guarantees which can protect them? Is the solution in guarantees or mechanisms or both? The study aimed at tracking the development of the movement of human rights international law and analyzing and evaluating the role of legal international laws and its authorities in supervising and monitoring the protection of human rights. The limitations of the study are represented in the international legal agreements and mechanisms to protect human rights under the purview of the United Nations. The methodology included analysis of texts, documents and bureau studies through adopting the historical approach to present the human rights international agreements based on the descriptive approach and deductive approach for analyzing the relative legal international texts and agreements. The researcher followed the following plan: the first chapter presents the statement at the problem, the second chapter includes the theoretical framework which points out the terms and characteristics of human rights international law and its affecting factors, the third chapter comprises the basic and subsequent roles of the United Nation to protect and promote rights, the fourth chapter illustrates the specifications and operational mechanisms of specified international organizations and specific international agreements in promoting and protecting human rights. Finally, the conclusion presents the following results: there are obstacles that hinder the development of the rules of human rights international law of which the application of fighting terrorism, politicizing the human rights international law, and the idea of New World System are the most important.

## APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

.....  
Asma Akli Soualhi  
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

.....  
Zainudin Ismail  
Examiner

This dissertation was submitted to the IIUM Academy of Graduate and Professional Studies and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

.....  
Mohd. Darbi Hashim  
Head of Programme, School of  
Advanced Legal and Sha'riah  
Studies

This dissertation was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

.....  
Ashgar Ali Ali Mohamed  
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyah of  
Laws

## DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Sokaena H. Elhadi Khaskhosha

Signature: .....

Date: .....

## الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨ م. محفوظة ل: سكينه حسين الهادي خشخوشة

### الضمانات القانونية الدولية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسسية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض ربحية تجارية.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: سكينه حسين الهادي خشخوشة

التوقيع: ..... التاريخ: .....

أهدي هذا البحث المتواضع إلى:

والديّ العزيزين اللذين اجتهدا في تربيّتي، وعلماني ولم يزل لسانهما يلهج بالدعاء لي...  
أطال الله بقاءهما، وألبسهما ثوب الصحة والعافية، ومتّعني ببرّهما وردّ جميلهما.  
إلى زوجي الذي ساندي واجتهد معي ولم يتركني وحيدة.

إلى قرة عيني ابنتي رسيل

إلى إخواني الذين لم ينسوني.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إليهم جميعًا أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

وأسأل الله العليّ القدير أن يتقبّله منّي ويكون خالصًا لوجهه الكريم.

## الشكر والتقدير

إيماناً بقول الله -تعالى-: [لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ] [سورة إبراهيم، الآية: ٧]، وتصديقاً لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله).

لا يسعني في هذه السانحة إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان بالجميل، إلى أستاذتي الفضلى ذات الخلق الكريم تواضعاً وأدباً جمّاً وإرشاداً، الدكتورة أسماء أكلي، الأستاذة بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والمشرفة على هذا العمل، على دماثة خلقها وطيبة نفسها، وعلى ما بذلته معي من جهد على الرغم من كثرة انشغالاتها العلمية والعملية، وما أمدتني به من توجيهات علمية بناءة منذ بداية مشواري في الكتابة وحتى الانتهاء، حيث أولتني الاهتمام والرعاية والنصح والإرشاد، وبثت في نفسي روح الباحثة المجددة، فلها مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى الأستاذ الدكتور فريد سفيان، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والمشرف المساعد على هذا العمل على رحابة صدره، وتواضع شخصه، وسلاسة معاملته، وحسن توجيهه، فله مني أسمى آيات الشكر والعرفان، وكل التقدير والاحترام.

كما يسعدني أن أتقدم بأرقى وأندى عبارات الشكر والتقدير إلى زوجي الفاضل الذي شجعني وسانديني لمواصلة دراستي، وأعانني على مشاقها، وتحمل القسم الأكبر من أعباء الأسرة طيلة فترة انشغالي بالدراسة، فله مني عظيم الشكر والعرفان.

وأخيراً أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، صرحاً يزداد بهاء، وأساتذة علماء أجلاء، وموظفين كرماء، وطلاباً نجباء، وعمالاً نشطاء، على إتاحتها لي فرصة التزود من ينبوع العلم ورحيق الفضيلة، في محراب قاعاتها وردهاتها، فشكراً لماليزيا حكومةً وشعباً.



## محتويات البحث

ب.....	ملخص البحث
ج.....	ملخص البحث باللغة الإنجليزية
د.....	صفحة القبول
ه.....	صفحة الإقرار
و.....	صفحة الإقرار بحقوق الطبع
ز.....	الإهداء
ح.....	الشكر والتقدير
ط.....	محتويات البحث

١.....	الفصل الأول: التمهيدي
١.....	المقدمة
٢.....	أسباب اختيار الموضوع:
٢.....	مشكلة البحث:
٣.....	فرضية البحث:
٣.....	أسئلة البحث:
٤.....	أهداف الدراسة:
٤.....	أهمية البحث:
٥.....	حدود البحث:
٥.....	منهجية الدراسة:
٦.....	الدراسات السابقة:

١٢.....	الفصل الثاني: القانون الدولي لحقوق الإنسان: مفهومه وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه
---------	---

تمهيد:	١٢
المبحث الأول: مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان وخصائصه	١٣
المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٣
الفرع الأول: الاتجاه الضيق لتحديد مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٤
الفرع الثاني: الاتجاه الموسع لتحديد مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٦
المطلب الثاني: مصادر وخصائص القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٨
الفرع الأول: مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٩
أولاً: المصادر القديمة:	٢٠
ثانياً: المصادر الحديثة:	٢٢
ثالثاً: المصادر المشتركة:	٢٣
القانون الدولي العربي:	٢٣
الفرع الثاني: خصائص القانون الدولي لحقوق الإنسان:	٢٧
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان	٣٥
المطلب الأول: عوامل مؤثرة إيجابية على القانون الدولي لحقوق الإنسان	٣٥
الفرع الأول: عوامل إيجابية متعلقة بسيادة الدولة	٣٦
الفرع الثاني: عامل إيجابي متعلق بدور المنظمات المحلية	٤٠
المطلب الثاني: عوامل مؤثرة سلبية على القانون الدولي لحقوق الإنسان	٤٣
الفرع الأول: سيطرة الطابع السياسي على القانون الدولي لحقوق الإنسان	٤٣
الفرع الثاني: تداعيات انهيار توازن القوى، والحرب على الإرهاب	٤٦
<b>الفصل الثالث: أدوات منظمة الأمم المتحدة لترقية حقوق الإنسان وحمايتها</b>	<b>٥٣</b>
تمهيد:	٥٣
المبحث الأول: أدوات أجهزة المنظمة الرئيسية	٥٤

- المطلب الأول: أدوات مخرجاتها اختيارية أدبية (غير ملزمة) ..... ٥٦
- الفرع الأول: الجمعية العامة ..... ٥٦
- أولاً: اختصاصات الجمعية العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٥٦
- ثانياً: آليات الجمعية العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٥٩
- ثالثاً: تقييم آليات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحماية  
حقوق الإنسان ..... ٦١
- الفرع الثاني: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ..... ٦٣
- أولاً: اختصاصات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٦٤
- ثانياً: آليات عمل المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٦٦
- ثالثاً: تقييم آليات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٦٩
- المطلب الثاني: أدوات مخرجاتها ملزمة للدول ..... ٧٠
- الفرع الأول: مجلس الأمن الدولي ..... ٧٠
- أولاً: اختصاصات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٧١
- ثانياً: أدوات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٧٣
- ثالثاً: تقييم آليات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٧٦
- المبحث الثاني: أدوات أجهزة المنظمة الفرعية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٧٨
- المطلب الأول: أجهزة فرعية ذات طبيعة تشريعية ..... ٧٩
- الفرع الأول: مجلس حقوق الإنسان ..... ٨٠
- أولاً: اختصاصات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٨١
- ثانياً: أدوات المجلس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ..... ٨٣
- ثالثاً: تقييم آليات عمل المجلس المتعلقة بحقوق الإنسان ..... ٨٥
- الفرع الثاني: المفوضية السامية لحقوق الإنسان ..... ٨٧
- أولاً: اختصاصات المفوضية السامية المتعلقة بحماية حقوق  
الإنسان ..... ٨٨
- ثانياً: آليات عمل المفوضية السامية المتعلقة بحماية حقوق  
الإنسان ..... ٩٠

ثالثاً: تقييم آليات المفوضية السامية المتعلقة بحماية حقوق

- الإنسان ..... ٩٢
- المطلب الثاني: أجهزة فرعية ذات طبيعة قضائية ..... ٩٥
- الفرع الأول: محكمة الجنايات الدولية ..... ٩٥
- أولاً: اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بحماية حقوق  
الإنسان ..... ٩٧
- ثانياً: آليات عمل المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بحماية حقوق  
الإنسان ..... ٩٩
- ثالثاً: تقييم آليات المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بحماية حقوق  
الإنسان ..... ١٠١

الفصل الرابع: أدوات المنظمات الدولية المتخصصة، والاتفاقيات الدولية

- المتخصصة، في ترقية حقوق الإنسان وحمايتها ..... ١٠٢
- تمهيد: ..... ١٠٢
- المبحث الأول: أدوات المنظمات الدولية المتخصصة لترسيخ حقوق الإنسان وحمايتها  
..... ١٠٢
- المطلب الأول: منظمة العمل الدولية ..... ١٠٣
- الفرع الأول: اختصاصات المنظمة ..... ١٠٤
- الفرع الثاني: آليات عمل المنظمة ..... ١٠٦
- الفرع الثالث: تقييم آليات المنظمة ..... ١٠٨
- المطلب الثاني: منظمة التربية والعلوم والثقافة ..... ١١٠
- الفرع الأول: اختصاصات المنظمة ..... ١١١
- الفرع الثاني: آليات عمل المنظمة ..... ١١٢
- الفرع الثالث: تقييم آليات عمل المنظمة ..... ١١٣
- المبحث الثاني: أدوات الاتفاقيات الدولية المتخصصة لترقية حقوق الإنسان وحمايتها  
..... ١١٤

المطلب الأول: آلية التقارير	١١٦
الفرع الأول: تقارير الدول	١١٧
الفرع الثاني: التقارير الموازية	١١٨
الفرع الثالث: تقييم آلية التقارير	١١٩
المطلب الثاني: آلية تقديم الشكاوى	١٢٠
الفرع الأول: شكاوى الدول	١٢١
الفرع الثاني: شكاوى الأفراد	١٢٢
الفرع الثالث: تقييم آلية الشكاوى	١٢٤
المطلب الثالث: آلية التحقيق وتقصي الحقائق	١٢٦
الفرع الأول: اللجان المختصة بآلية التحقيق وتقصي الحقائق	١٢٧
الفرع الثاني: طريقة عمل آلية التحقيق والتقصي	١٢٨
الفرع الثالث: تقييم آلية التحقيق والتقصي	١٣٠

## ١٣٢..... الخاتمة والنتائج والتوصيات

النتائج: ..... ١٣٤

التوصيات: ..... ١٤٣

## ١٤٧..... المصادر والمراجع

# الفصل الأول

## خطة البحث وهيكله العام

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد. لقد أوضحت مواضيع حقوق الإنسان اليوم من بين الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الكبير من جانب الباحثين وفي نطاق العديد من فروع العلوم وخاصة القانون، ولا شك أن هذا الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المستويين الوطني والدولي يرجع بدرجة كبيرة إلى أن الفرد أو الإنسان الذي قررت هذه الحقوق وتلك الحريات من أجله هو الأصل المستهدف من وراء ذلك، وذلك بغية صيانة كرامته الآدمية ووجوده الإنساني، لكن الاعتبار المتمثل في تزايد الإدراك بحجم المخاطر التي بات يتعرض لها الإنسان في الوقت الحالي وطنيا، والمترتبة أشد الارتباط بحقوقه السياسية والمدنية، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يواجهه من انتهاكات وتجاوزات صارخة لحقوقه وحرياته من بلد إلى آخر ارتباطاً بطبيعة نظام الحكم، واحترام سيادة القانون، واستقلالية الجهاز القضائي، ودور مؤسسات المجتمع المدني في كل دولة، كل هذا أدى إلى إيلاء الاهتمام الواسع بتلك الحقوق على المستوى الدولي، وذلك عبر تنظيم اتفاقيات ذات بعد دولي بات لها الدور الحاسم والمفصلي في تحديد مفهوم حقوق الإنسان وتقسيماتها وأنواعها، كما تقوم تلك الاتفاقيات بدوراً بارزاً في إكمال إدماج حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية للدول، الأمر الذي ترتب عليه بلورة القانون الدولي لحقوق الإنسان وإكساب تلك الحقوق سمة العالمية وبالتالي الاتجاه الدولي نحو تدويل حقوق الإنسان، لكن تقرير تلك الضمانات لم يكن لوحده كاف، الأمر الذي أدى إلى التفكير في خلق نظام فعال وقابل للتطور لحماية حقوق الإنسان تجسد في إيجاد آليات دولية متنوعة تشكل وسائل ضغط وتنقلنا من مجرد المبادئ والقواعد القانونية الدولية إلى الفعل والتطبيق، ذلك أن مجرد الإقرار والاعتراف بتعزيز وتقرير وجوب احترام حقوق الإنسان

وحياته الأساسية كضمانات لازمة، يتطلب حمايتها وجود آليات دولية لمتابعة إنفاذها وحمايتها وصولاً إلى تشكيل محكمة دائمة لملاحقة ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان. لذلك فقد أصبح العالم الآن محكوماً بعدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وشبكة من الآليات لضمان نفاذه، بالإضافة إلى الدساتير والتشريعات الوطنية وكذلك الإقليمية والقارية التي تنص على حماية واحترام حقوق الإنسان، بيد أن كل هذه الترسنة من وسائل الحماية لم تضمن للإنسان سوى القليل من حقوقه وبناءً ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تمارس بصفة منظمة ومتواصلة، وربما يكون السبب لهذه الازدواجية، غياب الإرادة الحقيقية لصون حقوق الإنسان ومن ثمَّ غياب فاعلية الضمانات القانونية والآليات الحمائية.

### أسباب اختيار موضوع البحث

إن أسباب اختيار الباحثة لهذا الموضوع تكمن في الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية الآتية:

بالنسبة للأسباب الذاتية: تعود إلى كون الطالبة وهي في مرحلة الدراسة الجامعية (الليسانس) جذبها مجال حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الدولية، الأمر الذي دفعها لمحاولة سبر أغوار موضوع حقوق الإنسان ولا سيما ما يتعلق بمفهوم الضمانات والآليات باعتباره موضوعاً قانونياً يدخل ضمن اختصاصها، وباعتباره يميل إلى الجانب العملي والإجرائي أكثر منه إلى الجانب النظري والفلسفي لموضوع الحماية.

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية فترجع إلى أن الاهتمام بآليات حماية حقوق الإنسان بات موضوعاً للدراسات الأكاديمية المتخصصة بالنظر لتأثير هذا الموضوع في مبدأ سيادة الدولة سلباً نتيجة لتقاطع المصالح بين هذا المبدأ وبين مبدأ التدخل الإنساني.

### مشكلة البحث

تحاول هذه الدراسة التصدي لمشكلة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وأسبابها على المستوى العالمي من قبل الأفراد والدول وكذلك المنظمات الدولية، على الرغم من وجود عدد

كبير من الضمانات القانونية الدولية المتخصصة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي تشدد على ضرورة تمتع الأفراد بحقوقهم، على الرغم من وجود شبكة من الآليات المتعددة لحمايتها؟ ولماذا لم يضع المجتمع الدولي حدا لانتهاكات حقوق الإنسان بصورة فعّالة؟

ويترتب على هذه الإشكالية جملة من الأسئلة التي تتعلق بطبيعة الموضوع وبناءً عليه تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تلك التساؤلات الرئيسة ضمن فصول هذه الدراسة.

### فرضية البحث

تقوم هذه الدراسة على أساس فرضية مفادها أن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تطور بفعل تطور مركز الفرد في القانون الدولي العام، والذي انعكس بدوره على تقليص سيادة الدولة. وإن نجاعة الضمانات القانونية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي تواجهها عقبات أهمها تسييس القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث إن بعض آليات القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تسببت بذاتها في انتهاكات لحقوق الإنسان. بناءً عليه فإن آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان ما زالت تنقصها الفاعلية المطلوبة لتكريس حقوق الإنسان. فكلما زادت فاعلية الحماية الدولية لتلك الحقوق زاد احترام المجتمع الدولي لها.

### أسئلة البحث

١. كيف استطاع المجتمع الدولي إيجاد قواعد قانونية دولية رسخت مفهوم حقوق الإنسان وما طبيعتها؟
٢. ما الآليات الدولية التي تتولى العمل على حماية القواعد القانونية للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وما مدى نجاعتها؟
٣. لماذا توجد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل وجود ترسانة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وشبكة من الآليات المتعددة لحمايتها؟ أين الخلل أفي الاتفاقيات، أم في الآليات؟ أم في كليهما معاً؟
٤. أي العوامل الأخرى ذات التأثير في فاعلية القانون الدولي لحقوق الإنسان؟



## أهداف البحث

تسعى الدراسة في طريق حلها للإشكالية لتحقيق جملة من الأهداف اللازمة نعرضها في الآتي:

١. تتبع تطور حركة القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتحليل في علاقتها مع حركة المجتمع الدولي المتغيرة.
٢. تقييم آليات الرقابة والإشراف والنفوذ لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي.
٣. وتحليل تقييم دور القواعد القانونية الدولية والأجهزة الدولية المسؤولة عن الإشراف والرقابة على حماية الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
٤. الكشف عن أية عوامل أخرى ذات تأثير قوي على حماية حقوق الإنسان عدا الاتفاقيات الدولية والآليات.

## أهمية البحث

تتبع أهمية هذه الدراسة أولاً وقبل كل شيء من أهمية الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الإنسان في ظل متغيرات دولية متسارعة، خاصة وأن احترام الحقوق الإنسانية هي السبيل الوحيد لاستقرار الدول داخليا ودعم واستقرار الأمن والسلم الدولي؛ حيث لا يداني فكرة السيادة في أهميتها ورسوخها إلا حقوق الإنسان التي هي وفق مدرسة العقد الاجتماعي الهدف من وجود أو إيجاد الدول، فمن الحقائق المهمة التي لا بد من إبرازها أولاً أن للحقوق وظيفة خطيرة فهي ليست ترفاً بل ضروريات حيوية، لا تتحقق من دونها للإنسان كرامة أو إرادة وهذا ما يجعلها الغاية من وجود الدول.

يؤدي تدويل حماية حقوق الإنسان إلى تحديد مضمون هذه الحقوق وإيجاد قواعد قانونية دولية تتعلق بالأفراد الطبيعيين، مثل إقرار حق الشكاوى الفردية للأفراد ضد الدول على مستوى الأمم المتحدة وبعض نظم الحماية الإقليمية، الأمر الذي يؤدي إلى بلورة مركز قانوني دولي للأشخاص الطبيعيين مما قد يؤدي إلى تغير في صفة أشخاص القانون الدولي، حيث إنه من المعلوم أن خلافاً فقهياً عميقاً ما زال يحتدم حول ترسيخ فكرة اعتبار الفرد

الطبيعي من أشخاص القانون الدولي، وفيما يتعلق بالحماية الدولية لحقوق الإنسان فإنها تدفع أكثر تجاه اعتبار الفرد من أشخاص القانون الدولي.

نزويد نشطاء حركات حقوق الإنسان والمدافعين عنها بدراسة متخصصة في مجموعة القواعد القانونية الدولية لحقوق الإنسان وآليات حمايتها دوليا.  
ومن هذا المنطلق تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة رافدا للمكتبة وللمهتمين في هذا المجال.

### حدود البحث

تقتصر حدود البحث على الحدود الآتية:

- الحد الزمني: منذ صدور ميثاق منظمة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٥م وحتى تاريخه.
- الحد المكاني: المجتمع الدولي.
- الحد النوعي: تتبع ووصف وتحليل ونقد القواعد القانونية الدولية لحقوق الإنسان وآليات الحماية القانونية الدولية.

### منهج البحث:

تعتمد الدراسة في الوصول إلى نتائجها على المناهج التاريخية والوصفية والتحليلية، ذلك أن طبيعة الموضوع المعالج في هذه الدراسة يتطلب تتبع حركة القانون الدولي في وضعه للقواعد القانونية الضامنة لحقوق الإنسان، ومن ثم يتطلب الأمر تناول تلك القواعد القانونية الدولية وآلياتها المختلفة لترقية وحماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الدولية بالوصف والتحليل، لذلك فقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي الذي يعد الوسيلة الأكثر تعبيرا لوصف الجانب النظري للقواعد القانونية الدولية لحماية حقوق الإنسان وكذلك الآليات، ثم استعنا بالمنهج التحليلي بغرض تحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الضمانات والآليات في مجال ترقية حماية حقوق الإنسان، مع الاستعانة بالمنهج النقدي في كثير من الأحيان من خلال

القراءات النقدية وتقييم تلك الضمانات وآليات الحماية، بالإضافة للمنهج التاريخي والذي كان له دور تجسد في تتبع نشأة وتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان والآليات المناظرة لها. وانطلاقاً مما سبق، فإن اعتماد هذه المناهج بعينها كان من أجل إحداث تكامل وترابط بين مختلف أجزاء الدراسة التي لم تكن بمنأى عن الصعوبات التي واجهتها، مما يجعل الدراسة محكمة بقانون الحدود والتحديد.

### الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

دراسات تتعلق بآليات الرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان، ونذكر منها:

دراسة عن "مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان والمعوقات التي تواجهها"

وقد تناولت الدراسة الإجابة عن المشكلة الرئيسة وهي تقاطع مبدأ سيادة الدولة مع مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان، وقد تم الإجابة عن ذلك من خلال التعرض لموضوع الحماية الدولية لحقوق الإنسان بوصفه مفهومًا نظريًا بعيداً عن المعنى العملي الذي يتعلق بالاتفاقيات والإعلانات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والآليات المرتبطة بها، كما تناولت الدراسة المشاكل التي وقفت عائقاً أمام تطور هذه الحماية الدولية. وعليه يمكن القول إن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا من خلال اختلاف الزاوية التي تم دراسة الموضوع منها، حيث تم في هذه الدراسة تناول الحماية الدولية لحقوق الإنسان من خلال تأثيرها على وتأثيرها بمبدأ سيادة الدولة، أما في دراستنا فسيتم تناولها من خلال مدى نجاح الضمانات والآليات القانونية الدولية في تكريس حقوق الإنسان.

دراسة عن "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، وقد تناولت هذه

الدراسة عواقب الإفراط في استخدام الحماية الدولية لحقوق الإنسان بغرض تحقيق أهداف سياسية للدول الكبرى، أي أثر الحماية الدولية لحقوق الإنسان على سيادة الدولة الوطنية ومبدأ عدم التدخل، لذلك ركزت الدراسة على مفهوم السيادة وإشكالياتها ومستقبلها في مواجهة فرض الحماية الدولية لحقوق الإنسان، وبناءً عليه جاءت الدراسة ذات طابع قانوني سياسي، في حين أن دراستنا ستسير في اتجاه قانوني صرف.

دراسة عن "دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان"، وقد تناولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في مدى فاعلية القضاء الجنائي الدولي في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، لقد تناولت الدراسة موضوعاً مرتبطاً بالقضاء الجنائي الدولي والعدالة الجنائية الدولية عبر التطور التاريخي الذي شهدته كل المحاكمات بداية بمحاكمات الحريين العالميتين الأولى والثانية مروراً بالقضاء الجنائي الدولي المؤقت وصولاً إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد اعتمدت الدراسة المنهجين التاريخي والمقارن، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أنها ركزت على آليات الحماية الدولية الإجرائية فقط، أما الدراسة الحالية فستتناول آليات الحماية الدولية الموضوعية والإجرائية، كما أننا تناولنا الموضوع بشكل مختلف من خلال المناهج الوصفية والتاريخية والتحليلية.

دراسة بعنوان: "حقوق الإنسان بين النظم القانونية القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة - دراسة مقارنة بالأصول العامة لحقوق الإنسان في الإسلام"، وقد اهتمت الدراسة ببيان تطور مفهوم حقوق الإنسان والطبيعة القانونية لها وتباين مواقف الأيدلوجيات الرئيسة المعاصرة منها. كذلك اهتمت الدراسة بالوقوف على حقوق الإنسان في النظم القانونية والاجتماعية المختلفة مقارنة بحقوق الإنسان في الإسلام وذلك بالنظر إلى المبادئ العامة لحقوق الإنسان في الإسلام، ونطاق الاختلاف بين هذه الحقوق في الإسلام والمواثيق المعاصرة. وقد انتهت الدراسة إلى أنه لم يعد هناك شك في أن معالجة مشاكل السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تتم بمعزل عن الالتزام باحترام حقوق الشعوب وحرياتها الأساسية. وأنه ما تزال الاتفاقيات الدولية الأسلوب المفضل الذي تعتمد عليه المنظمات الدولية لضمان حقوق الإنسان، وإن أغلب الاتفاقيات تشير إلى المبادئ الثلاثة الآتية:

- إنه لا يجوز لأية دولة التحلل من احترام حق الإنسان بدعوى أنه لا يوجد سند لذلك له في أي من الاتفاقيات الدولية.
- إن الاتفاقيات تتكامل في حماية حقوق الإنسان حيث يعمل بأحكام الاتفاقية الأكثر حماية للإنسان.
- أنه لا يجوز التمسك بمبدأ المعاملة بالمثل في الاتفاقيات ذات الطبيعة الإنسانية.

وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في كون الأخيرة ركزت على المقارنة بين النظم القانونية لحقوق الإنسان القديمة والمعاصرة بحقوق الإنسان في الإسلام، وباستخدام المنهج المقارن، بينما تتناول دراستنا آليات الحماية القانونية المعاصرة لحقوق الإنسان على المستوى الدولي وعبر منهج تحليلي.

دراسة بعنوان: "آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، وقد اهتمت الدراسة بالتعرف على الآليات المعنية بحقوق الإنسان سواء في جانبها الموضوعي والمؤسسي أو جانبها الإجرائي والتطبيقي، وذلك في ضوء التعرف على مدى إمكانية حصول الفرد أو الدولة على الحماية القانونية وإجراءات الحصول على هذه الحماية على الرغم من تعدد هذه الآليات. الأمر الذي يخلق نوعاً من التداخل بينها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه في كون هذه الدراسة تتناول الجانب الوصفي والإجرائي لحماية الفرد وعلى المستويين العالمي والإقليمي، أما الدراسة الحالية فتتناول الجانب التحليلي لآليات الحماية وعلى المستوى الدولي فقط.

دراسة بعنوان: "نظام الشكاوى الفردية لحماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة - دراسة مقارنة على القانون اليمني"، وقد عرضت الدراسة للأجهزة المعنية بتلقي وفحص الشكاوى الفردية في إطار الأمم المتحدة، والقانون اليمني، وذلك من حيث النشأة، التكوين، والاختصاص. ودون الدخول في تفاصيل اختصاص تلك الأجهزة، حيث اقتصر الهدف من الرسالة على إبراز الهيكل العام لتلك الأجهزة. وقد أوضحت الدراسة أن هناك نوعين من الأجهزة الدولية المعنية بتلقي وفحص الشكاوى الفردية، الأول يتمثل في الأجهزة الدولية التي يتم إنشاؤها من قبل أحد أجهزة الأمم المتحدة، وتسمى بالأجهزة المؤسسية. والثاني يتمثل في الأجهزة الدولية التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقيات التعاهدية. هذا وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددتها في كون هذه الدراسة تتناول أداة واحدة من أدوات الحماية على مستوى الآليات الدولية وكذلك على مستوى القانون اليمني وهي أداة الشكاوى، أما الدراسة الحالية فتتناول جميع آليات الحماية الدولية وبمختلف أدواتها.

دراسات تتعلق بدراسة حقوق الإنسان بوجه عام، ونذكر منها:

دراسة بعنوان: "الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان في القانون الدولي العام -

دراسة مقارنة"، وقد اهتمت بالتعرف على الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان في القانون الدولي العام، وذلك من خلال التعرض للطبيعة القانونية لهذه الحقوق في القوانين الداخلية للدول، وأحكام الشريعة الإسلامية، والضمانات المقررة في كل منها. وقد أوضحت الدراسة أهمية إسباغ الطبيعة القانونية على حقوق الإنسان في القانون الدولي، في ارتقاء هذه الحقوق إلى مرتبة القواعد القانونية الدولية الملزمة، فهي في ذلك تختلف عن قواعد المحاملات الدولية، وقواعد الأخلاق الدولية، وقواعد القانون الطبيعي، والتي لا يترتب على مخالفتها أو تجاهلها تحمل المسؤولية الدولية. وعلى العكس من ذلك، فإن انتهاك الدولة لحقوق الإنسان يترتب مسؤوليتها الدولية. كذلك فإن انتهاك الأفراد لحقوق الإنسان، أصبح الآن يشكل جريمة دولية. هذا وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الهدف العام منها وهو إلزامية قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكنها لم تتعرض للكيفية أو الآليات، أما الدراسة الحالية فستتناول بالتحليل الآليات القانونية الدولية لحماية حقوق الإنسان ومدى فاعليتها.

دراسة بعنوان: "حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي"، وقد

اهتمت الدراسة ببيان أن فكرة الحماية الدولية لحقوق الإنسان قد نبتت من أرضية الاعتراف بوحدة السياسة الداخلية والخارجية للدول. وأن الحرب العالمية الثانية أثبتت أن السلوك العدواني لحكومة أو لنظام ما ضد الإنسان في النطاق الداخلي قد استتبعه سلوك عدواني ضد الدول على المستوى الدولي. وتقتصر هذه الدراسة على الأنظمة الدولية الإقليمية القائمة على حماية حقوق الإنسان، وهي تلك المعمول بها في نطاق مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية. هذا وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في دراستها لعواقب انتهاكات حقوق الإنسان واقتصرت على الأنظمة الدولية الإقليمية، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على آليات الحماية الدولية.

مقال حول "بعض إشكاليات حقوق الإنسان"، وفيه أوضح الكاتب أن الاهتمام

بحقوق الإنسان قد أضحى يمثل إحدى السمات الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر

الذي أرسيت دعائمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تعد أمراً داخلياً ضمن نطاق الاختصاص الداخلي والمجال المحجوز للدول.

دراسة حديثة عن "دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية"، وتوضح هذه الدراسة في البداية أهمية نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان فهي أحد أهم أركان الديمقراطية بوصفها نمطاً للحكم وطريقة حياة. وذلك لأن ترقية الوعي بحقوق الإنسان هو أولى خطى الإصلاح ولكن الدراسة هنا تؤكد على دور الجامعي في نشر مثل هذه الثقافة، حيث إنها تتعامل مع الشباب في أهم مراحل عمرهم من منظور صقل الشخصية وبناء المواطنة الصالحة وكيف أن دور الجامعة لا يقتصر فقط على المناهج التعليمية وإنما كذلك على التدريب على الحوار والنقاش والتعليم الذاتي.

دراسة عن "حقوق الإنسان - دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"، وهذه الدراسة تنقسم إلى جزأين، الجزء الأول وهو المتعلق بالناحية النظرية للدراسة ويتناوله الباب الأول بالتفصيل؛ حيث يعني هذا الجزء بالنظرية العامة لحقوق الإنسان، فيتناول التعريف بحقوق الإنسان وأهم مصادرها بالإضافة إلى تصنيف هذه الحقوق والحريات وأهم الضمانات اللازمة لحماية هذه الحقوق. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الدراسة، وهو المعني بالجانب التطبيقي للدراسة، فيتناول بالتفصيل الحماية الدولية للأجانب، واللاجئين وحماية حقوق الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة وفي ظل الاحتلال، ثم يعرض لنماذج من أبرز الوثائق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

دراسة عن "قانون حقوق الإنسان"، يتناول هذا الكتاب بالتفصيل التطور التاريخي والفلسفي لقانون حقوق الإنسان، مركزاً على مفهوم حقوق الإنسان في المذاهب الفلسفية المختلفة بالإضافة إلى التعريف بأهم الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والضمانات اللازمة لحماية الحقوق والحريات، وبالنظر إلى هذه الدراسة يمكن التأكيد على أنها قد تناولت الضمانات الدولية للحماية من منهج وصفي، وفي هذه الجزئية تلتقي مع موضوع دراستنا إلا أن تميز دراستنا عنها يتجلى في المنهجية التحليلية التي سنتناول بها الموضوع، بالإضافة إلى التركيز في الجزء النظري على تطور المذاهب الفلسفية واختلاف تناولها للحقوق والحريات وهو ما يختلف عن الدراسة التي نقدمها.

دراسة عن "حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون نصاً ومقارنة وتطبيق"، وقد تناولت هذه الدراسة بالتفصيل أوجه الاتفاق والاختلاف بين تناول الحقوق والحريات في القوانين الوضعية، والنص عليها في الشريعة الإسلامية، وتؤكد هذه الدراسة أن الإسلام قد برع في تأكيد حقوق الأفراد وحرياتهم، بل وأضفى على هذه الحقوق والحريات القدسية بالنص عليها في القرآن الكريم والتأكيد عليها في سنة رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم -

دراسة عن "حقوق الإنسان وحرياته العامة وفقاً لدستور جمهورية مصر العربية المتحدة، والمواثيق الدولية". وقد تناول هذا الكتاب بالتفصيل ماهية حقوق الإنسان ونشأتها ومصادرها، هذا بالإضافة ل ضمانات حقوق الإنسان والحريات العامة، وتقسيم هذه الضمانات إلى ضمانات قانونية، و ضمانات دولية، وسياسية واجتماعية، وإن كان ذلك العرض من خلال المنهج الوصفي. ويتضح من العرض السابق أن تلك الدراسات لم تتعرض بالتفصيل إلى الآليات الدولية العملية لحماية حقوق الإنسان، فبعض هذه الدراسات ركز على كفالة الحقوق والحريات في القوانين الوضعية للدول، بينما ركز البعض الآخر من المفكرين والكتّاب على الحماية الدولية لهذه الحقوق والحريات من الجانب النظري، وبالاعتماد على المنهج الوصفي، في حين ركز آخرون على التطور التاريخي والفلسفي لحقوق الإنسان، وعلى صعيد آخر، تناولت بعض الدراسات حقوق الإنسان من خلال المنهج المقارن.